1-تعريف علم الاقتصاد:

لقد تعددت تعريفات علم الاقتصاد عبر الزمن، وعلى الأخص في مراحل تطوره في العصر الحديث حيث يشير الفكر الاقتصادي إلى مجموعة من التعاريف نذكر منها:

يعرف علم الاقتصاد على أنه ذلك العلم الذي يهتم بدراسة الوسائل التي تزيد من ثروة الأمم، وهو التعريف الذي أورده آدم سميت (A. SMITH) في كتابه "دراسة في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" عام 1776، وهو يركز على جانب فقط من جوانب علم الاقتصاد الحديث وهو الثروة وكيفية البحث في الوسائل التي تؤدي إلى زيادتها.

غير أن (J.S.MILL) كان رأيه مخالف، حيث يعتبر أن علم الاقتصاد هو العلم الذي يقتضي أثر قوانين الجماعة التي تتولد عن ظروف الأشخاص المعقدة في سبيل إنتاج الثروة.

حتى جاء (A.MARSHALL) بتعريف في كتابه مبادئ الاقتصاد عام 1890، حيث عرف علم الاقتصاد بأنه "ذلك العلم الذي يقوم بدراسة الإنسان في أعماله التجارية اليومية وحصوله على الدخل وطرق استعماله"، وهو بالتالي يتناول ذلك الجزء من النشاط الاقتصادي للإنسان والمتصل بكيفية حصوله على الدخل وكيفية التصرف فيه.

وبشكل عام يمكن أن نعرف الاقتصاد على أنه العلم الذي يدرس كيفية الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المحدودة (النادرة) نسبيا لإنتاج السلع والخدمات من أجل إشباع حاجيات الأفراد والمجتمع اللانهائية.

2-مفهوم النظرية الاقتصادية:

تقوم النظرية الاقتصادية على تفسير الظواهر الاقتصادية بطريقة تبسيطية وتجريدية، وذلك من خلال دراسة نشاطات الأعوان الاقتصاديين (العائلات، المؤسسات الاقتصادية، القطاع الحكومي)، وتنقسم النظرية الاقتصادية إلى فرعين: النظرية الاقتصادية الكلية، النظرية الاقتصادية الجزئية.

3-الفروقات بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي

انطلقت النظريات الاقتصادية من النظرية الجزئية في تحليلها، فقد اهتمت بدراسة النشاط الاقتصادي من الجانب الفردي، حيث كانينظر إلى التوازن الكلي على أنه يتحقق بتحقق كل جزء من التوازنات الجزئية، إلى غاية مرحلة الكساد العظيم أين حدثت أزمة البطالة والركود سلعي، وبعد عجز التوازنات الجزئية في علاج آثار هذه الأزمة تغيرت الوجهة نحو إعطاء أهمية للتوازنات الكلية في علاج المشاكل الاقتصادية للمجتمعات.

لكن هذا لا يعني أن الاقتصاد الكلي أكثر أهمية من الاقتصاد الجزئي، فقد تطور الاقتصاد الكلي باستقلالية عن الاقتصاد الجزئي، ولكن كثيرا من محاور الاقتصاد الكلي تتطلب الماما تاما بالاقتصاد الجزئي، فاختلافهما عموما هو اختلاف تكامل لا اختلاف تعارض.

فالنظرية الاقتصادية الجزئية تعرف على أنها النظرية التيتم بدراسة سلوك الوحدات الاقتصادية على انفراد: المستهلك، المشروع، العامل، المستثمر، المدخر...ومختلف العلاقات الموجودة بينها في مختلف الأسواق التي يتم

فيها تبادل السلع وعوامل الإنتاج. وتهدف إلى تفسير آلية تشكل الأسعار وكذلك تخصيص عوامل الإنتاج النادرة وتوزيعها العقلاني في مختلف استعمالاتها.

أما النظرية الاقتصادية الكلية فتهتم بدراسة المتغيرات الاقتصادية على المستوى التجميعي، فهو يدرس عمل الوحدات الاقتصادية كوحدة واحدة، حيث يحاول الإجابة على مجموعة من الأسئلة) ما الذي يحدد حجم الدخل الوطني الحقيقي، ما الذي يحدد معدل النمو الاقتصادي، ما لذي يحدد تقلبات الناتج الكلي.

وعموما يمكن توضيح نقاط الاختلاف بين النظرية الجزئية والنظرية الكلية في الجدول التالي:

الاقتصاد الجزئي	الاقتصاد الكلي
-يهتم بدراسة سلوك كل فرد على حدى -يهتم بدراسة سلوك المنتج او كل مؤسسة على حدى -يهتم بتوازن سوق كل سلعة لوحدها، فعدد الاسواق يصبح لا نهائي. -يهتم بدراسة سعر كل سلعة على حدى ومنه عدد الأسعار بعدد أسواق السلع. -يهتم بدراسة عرض السلعة،السعر، التكلفة، الربح، الطلب على السلعة، منحنى السواء....	-دراسة سلوك قطاع الافراد (كل افراد المجتمع كانهم فرد واحد) -دراسة سلوك قطاع الانتاج (تجميع كل المؤسسات وكانها مؤسسة واحدة). -يهتم بالتوازنات الكلية في عدد محدود من الاسواق اهمها: سوق السلع والخدمات، سوق العمل سوق رأس المال، سوق النقود. -لا يهتم الا بالمستوى العام للاسعار والذي يتمثل في الرقم القياسي للاسعار. -يهتم بدراسة المجمعات الاقتصادية الكبرى كالانتاج الكلي، الدخل الوطني، الانفاق الكلي، الاستثمار الكلي، التشغيل....

4- منهجية التحليل الاقتصادي وكيفية بناء النماذج الاقتصادية الكلية

ومن أجل تفسير الأحداث والوقائع الاقتصادية، مثلا أزمة 1929يلجأ إلى اختيار أسباب الظاهرة المدروسة مع تبسيط للواقع عن طريق ما يعرف ببناء النماذج الاقتصادية.

4-1مفهوم النموذج: يعرف النموذج الاقتصادي على أنه مفهوم علمي غايته تبسيط الواقع الاقتصادي في شكل نماذج عديدة بصيغ رياضية أو بيانية إذن فهو يقوم بتمثيل العلاقات الاقتصادية بشكل واضح ودقيق.

4-2 أنواع النماذج الاقتصادية:

أ-النموذج الوصفي:يقوم بتحليل وصفي لمختلف العلاقات الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية بطريقة كلامية، دون صياغتها في معادلات دقيقة.

ب–النموذج الرياضي: هذا النموذج يقدم تحليلات للعلاقات الاقتصادية بين مختلف المتغيرات باستخدام الأساليب الرياضية، أي وضع الصيغ الرياضية التي يمكن من خلالها اشتقاق علاقات التأثير والتأثر المتبادلة بين مختلف المتغيرات مثلا العلاقة $C = a + by_d$ تبين تأثير الدخل المتاح y_d على مستويات الاستهلاك C.

ج–النموذج القياسي: باستخدام النماذج الرياضية والأساليب الإحصائية، تهدف هذه النماذج إلى قياس العلاقة بين مختلف المتغيرات، كما أنها تقدم أدوات الاختبار للنظرية الاقتصادية.

4-3 مراحل بناء النموذج الاقتصادي: يتم بناء النموذج الاقتصادي الكلي عبر ثلاثة مراحل:

المرحلة1: اختيار وتصنيف الوحدات الاقتصادية.

المرحلة 2: تحديد المتغيرات الداخلية والخارجية.

المرحلة 3: تحديد العلاقات التعريفية والسلوكية

تحديد المتغيرات الداخلية والخارجية: تنقسم المتغيرات في مجموعة المعادلات الاقتصادية إلى نوعين:

– **المتغيرات الداخلية:** هي تلك المتغيرات التي تحدد قيمتها داخل النموذج ويفترض فيها بأنها تؤثر في بعضها البعض وتتأثر بالمتغيرات الخارجية ولكنها لا تؤثر فيها، فمثلا علاقة الاستهلاك $C = a + by_d$:المتغير C في هذه الحالة متغير داخلي لأن قيمته تحدد داخل النموذج؛

– **المتغيرات الخارجية:** هي التي تتحدد قيمتها خارج النموذج وتؤثر في المتغيرات الداخلية ولا تتأثر بها.

تحديد العلاقات التعريفية والسلوكية: وتتمل في:

– **المعادلات التعريفية:** إنّ المعادلات التعريفية هي المعادلات التي تعرف متغيرا باستعمال المتغيرات الأخرى، مثل العلاقة التي تربط بين الدخل واستعماله للاستهلاك C والادخار S .

معادلة تعريفية للطلب الكلي: $AD = C + I$

هذه المعادلة لا تمثل شرط التوازن ولا تفسر سلوك الوحدات الاقتصادية، وإنّما تقدم تعريف لمفهوم الطلب الكلي على أنّه مجموع كل من الاستهلاك الكلي والاستثمار الكلي.

– **المعادلات السلوكية:** هي التي تعبر عن سلوك متغير ما بدلالة عدد من المتغيرات الأخرى مثل: c=a+by حيث b:معامل سلوكي، يعبر عن الميل الحدي للاستهلاك.

– **شرط التوازن** :بالإضافة إلى المعادلة السلوكية التي يشملها النموذج، فإننا نرغب عادة في ذكر الشروط التي يكون فيه النموذج في حالة توازن،وشرط التوازن هذا يمثل حالة التوازن بين القوى المتضادة أو بين القوى المتعارضة، فمثلا في الاقتصاد الكلي فإن التوازن يمثل الحالة التي يتساوى فيها كل من الطلب الكلي والعرض الكلي.

5–أنواع التحليل الاقتصادي: ينقسم التحليل الاقتصادي إلى أكثر من نوع وذلك تبعا للمعيار المستخدم لذلك التحليل، فمن ناحية عنصر الزمن ينقسم إلى:

-**التحليل الساكن**:يكون هذا النوع من التحليل عادة في الفترة القصيرة، وهو لا يأخذ بعين الاعتبار عنصر الزمن في تحليل الظاهرة الاقتصادية محل الدراسة.

-**التحليل الحركي (الديناميكي)**:يركز هذا النوع من التحليل بصفة خاصة على عنصر الزمن عند دراسةالظواهر الاقتصادية وفقا لتغيراتها عبر الزمن.

- **التحليل الساكن المقارن**:يهتم هذا النوع من التحليل بدراسة الظواهر الاقتصادية وعلاقتها ببعضها البعضفي حالة تحقيق أوضاع التوازن دون الاهتمام بالكيفية التي يتم بها الانتقال منتقطة توازن إلى أخرى.

6-السياسات الاقتصادية: هي مجموعة من الإجراءات التي تهدف من خلالها الدولة التأثير في التغيرات الاقتصادية الكلية وهي:

-**السياسة المالية**: والمقصودبها الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة في إطار الميزانية العامة للدولة (تقدير الإيرادات الجبائية وغير الجبائية، وتقدير النفقات ...الخ)؛

- **السياسة النقدية**:هي الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي للتحكم في الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصادية؛

- **سياسة التجارة الخارجية**:وهي الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة للتحكم في الصادرات والواردات.

هذه السياسات من شأنها القضاء على مختلف المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الوطني من بين هذه المشاكل، مشكلة البطالة، التضخم، الركود الاقتصادي ...الخ.

6-1أهداف السياسات الاقتصادية الكلية: تسعى النظرية الاقتصادية الكلية إلى شرح المشاكل الاقتصادية التي يواجهها اقتصاد وطني أو دولي وإعطاء الحلول المناسبة لها، وهذا يعني أنه لا مفر من وضع سياسة اقتصادية. غير أنه قبل دراسة ووضع السياسة الاقتصادية الكلية فإنه لابد من تحديد الأهداف الاقتصادية الكلية للاقتصاد المعني بالدراسة، لأنه لا يمكن وضع سياسة اقتصادية معينة دون أهداف محددة لها. ومن الواضح أن أهداف السياسات الاقتصادية تختلف من اقتصاد إلى أخر. إلا أنه يمكننا تحديد أهم الأهداف التي تسعى إليها مختلف المجتمعات الاقتصادية.

- النمو الاقتصادي المستقر:يقصد بالنمو الاقتصادي الزيادة المستمرة في الطاقة الإنتاجية من السلع والخدمات لاقتصاد ما، فهو عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مما يؤدي إلى حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي أي تحسن قدرته الشرائية وبالتالي مستوى معيشة الأفراد؛

التشغيل الكامل (الاستخدام التام): يقصد بالتشغيل الكامل نظريا استخدام جميع موارد المجتمع استخداما كاملا وامثلا ومن ثم الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر، وهو هدف يصعب الوصول إليه في الواقع العملي وهذا ما يجعلنا نقبل وجود معدل بطالة عادي أو طبيعي وذلك بربطه بمعدل النمو والتضخم...الخ؛

– **استقرار الأسعار (التحكم في معدل التضخم)**:إن استقرار الأسعار لا يعني تحقيق معدل تضخم يساوي صفر، وإنما المحافظة على معدل تضخم ثابت عند مستوى منخفض نسبيا في حدود 01%إلى 03%،وهذا لا يعني عدم زيادة الأسعار وإنما أن تكون تلك الزيادة مبررة اقتصاديا مثل زيادة تكاليف الإنتاج أو زيادة أسعار المواد الأولية المستوردة...الخ. ويتمثل استقرار الأسعار في المحافظة على القدرة الشرائية للمستهلكين، حيث يجب أن يكون معدل الزيادة في متوسط دخل الفرد السنوي أكبر من معدل التضخم، لأنه لو حدث العكس سيؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين ومنه انخفاض الطلب؛

– **عدالة توزيع الدخول**: والمقصود هنا هو محاولة توزيع الناتج الكلي بشكل عادل بين أفراد المجتمع. وهذا لا يعني توزيع الدخل بشكل متساوي بين كل أفراد المجتمع، بل مكافأة الأفراد حسب مجهودهم ومساهمتهم في العملية الاقتصادية أي لكل فرد حسب عمله ونشاطه، وفي هذا الإطار فإنه من العدالة في توزيع الدخل ضمان حد أدنى من الدخل لكل فرد عامل من أفراد المجتمع؛

– **التوازن في ميزان المدفوعات**: يعرف ميزان المدفوعات بأنه السجل الأساسي المنظم و الموجز الذي تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات ومواطنين و مؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة معينة عادة سنة واحدة، حيث يقوم إعداد ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج، مما يجعله من الناحية المحاسبية متوازنا أي جانب دائن (إيجابي) تندرج تحته كافة المعاملات التي تحصل الدولة من خلالها على إيرادات من العالم الخارجي، وجانب مدين تنطوي تحته جميع المعاملات التي تؤدي الدولة من خلالها مدفوعات إلى العالم.

نظريا يحدث اتزان تلقائي لميزان المدفوعات في حالة تساوي الإيرادات مع المدفوعات وهذا نادر الحدوث، وفي حالة زيادة الإيرادات عن المدفوعات يحدث فائض ميزان المدفوعات وفي حالة زيادة المدفوعات عن الإيرادات يحدث عجز ميزان المدفوعات.

7–بعض الصعوبات التي يواجهها التحليل الاقتصادي الكلي:

يواجه التحليل الاقتصادي الكلي بعض المشاكل التي لابد من الإشارة إليها أو إلى البعض منها وذلك بشكل مختصر:

– مشكلة التجميع:

يتم النظر إلى المتغيرات الاقتصادية على أساس أنها مجاميع معبرة عما يجري من احدث على مستوى الجزئي. غير أن ذلك غير صحيح، حيث على سبيل المثال زيادة الاستهلاك الكلي لا تعني زيادة الاستهلاك عند كل الأفراد، مما يعني أن المجاميع الكلية تخفي الفروقات الجزئية؛

– مشكلة الأوساط الحسابية:

إن بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، كالاستهلاك الوطني (الكلي) مثلا، يمكن تقديره بسهولة عن طريق جمع استهلاك (إنفاق) كل فرد. لكن ماذا سنفعل مع المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى، كمعدل الفائدة مثلا،

حيث هناك معدلات مختلفة للفائدة؟ في العادة، نأخذ متوسط معدلات الفائدة السائد، وبما أن من خواص الوسط الحسابي الرياضي هو أنه يتأثر بالقيم الشاذة، لهذا فإن متوسط الفائدة لا يمثل معدلات الفائدة تمثيلا دقيقا. ونفس الشيء يقال عن الأجر وغيره من المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى؛

– خطأ التركيب:

إن ارتفاع سعر سلعة ما له نتائج اقتصادية تختلف كثيرا عن النتائج التي يحدثها ارتفاع أسعار السلع كلها. كما أن ارتفاع دخل فرد معين له آثار تختلف كثير عن الآثار الناجمة عن ارتفاع دخول كل أفراد المجتمع.

نستنتج من خلال كل ذلك أن ما هو صالح للجزء لا يعني بالضرورة أنه صالح على مستوى الكلي أو للكل، فمثلا زيادة السعر لسلعة معينة لا يعني زيادة أسعار جميع السلع والخدمات.

المراجع المعتمدة في إعداد المحاضرة الأولى

– برني لطيفة، مطبوعة في الإقتصاد الكلي (السداسي الأول) موجهة للطلبة السنة الثانية علوم إقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016–2017.

– العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، الدار الجزائرية للطبع و النشر و التوزيع، الجزائر 2000.

– تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي مع تمارين ومسائل محلولة، دار أسامة للنشر والتوزيع،ط 2،الأردن، 2.

– ضيف احمد، محاضرات في الاقتصاد الكلي مع تمارين محلولة ومقترحة موجهة لطلبة السنة الثانية، جامعة أكلي محند أولحاج–البويرة، 2017–2018.

– أوكيل حميدة، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية بعنوان محاضرات في الاقتصاد الكلي مع تمارين ومسائل محلولة، جامعة البويرة، 2016–2017.

– بريش السعيد، الاقتصاد الكلي، نظريات نماذج وتمارين محلولة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

– محمد صالح، الإقتصاد الكلي، محاضرات وتمارين محلولة، مطبوعة موجهة لطلبة ليسانس علوم إقتصادية، جامعة المسيلة، 2015–2016.

– الطيب بولحية، التحليل الإقتصادي الكلي، مطبوعة موجهة لسنة الثانية ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق، جيجل، كلية العلوم الإقتصادية، 2015-2016.

طيبي حمزة، تحليل الإقتصاد الكلي، مطبوعة موجهة للسنة الثانية (العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية، علوم التسيير)، جامعة المسيلة، 2016-2017.

– محمد الخطيب نمر، التحليل الإقتصاد الكلي بين النظري، مطبوعة موجهة لطلبة العلوم الاقتصادية، جامعة قصدي مرباح، 2008-2009.

– قنوني حبيب، البسيط في الإقتصاد الكلي، 2018.

- جيمس جوارتيني، ريجاردا ستروب، مترجم من طرف عبد الفتاح عبد الرحمن عبد العظيم محمد، الإقتصاد الكلي، 1999.
- عقبة عبد اللاوي بن أحمد، تطبيقات التحليل الإقتصاد الكلي، مطبعة الرمال، 2020.
- علاش أحمد، دروس وتمارين في التحليل لإقتصاد الكلي ، دار هومة للطباعة والنشر، 2010.
- بشير معطيب، تحليل الإقتصاد الكلي تمارين وحلول، الطبعة الأولى، 2013.